مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X

المجلد 7 / العـــــــدد: 1 (2022)، ص 124– 140

# دراسة تحليلية لأسباب و سياسات مكافحة الفقر في الجزائر

# An analytical study of the causes and policies to combat poverty in Algeria

**د. الوالي فاطمة** * ، جامعة طاهري محمد بشار، loualifatima3@yahoo.com

**د. بن شلاط مصطفى** ، جامعة طاهري محمد بشار، ، benchellate@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 10 /2022/02 تاريخ القبول: 15 /2022/05 تاريخ النشر: 2022/6/2

**ملخص:**

يعتبر الفقر الظاهرة المميزة للعديد من المجتمعات فهو ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، خاصة أن حجم هذه المشكلة يتزايد يوما بعد يوم ، فبسبب الفقر تتعثر الكثير من المسيرات و خطط التنمية و يزداد الفارق بين الأغنياء و الفقـــراء و هذا ما يؤدي بالدول في للوصول إلى مستوى إنساني أفضل ،وتتفاقم مشكلة الفقر في العادة في المجتمعات النامية خاصة تلـــك الـــتي يضعف اقتصادها و يزيد نموها السكاني و الجزائر واحدة من الدول المهددة بهذا المرض ، حيث عرف الفقر انتشارا رهيبا خاصة في فترة التسعينات حيث شهدت هذه الفترة تدهور الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية و السياسية و الأمنية التي ضربت الجزائر في العمق ، و لقد دفع ذلك الجزائر إلى دق ناقوس الخطر و الإسراع في تبني سياسات لمكافحة الفقر وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، حاولنا من خلال هذه الدراسة التحليلية تسليط الضوء على الأسباب و الجذور التي أدت الى بروز ظاهرة الفقر في الجزائر ، و كذلك تبيين الجهود المبذولة من طرف الدولة لمواجهة هذه الظاهرة من خلال سياسات لمكافحة الفقر.

**الكلمات المفتاحية** : فقر ، سياسات فقر ، قياس متعدد أبعاد ، فجوة فقر.

تصنيف **JEL** : P 36، I 32.

**Abstract:**

Poverty is a distinctive phenomenon for many societies, as it is a phenomenon that no country is devoid of, whether it is advanced or backward, especially since the size of this problem is increasing day by day. countries in order to reach a better human level, and the problem of poverty is usually exacerbated in developing societies, especially those whose economies are weakening and their population growth increases, and Algeria is one of the countries threatened by this disease , Where poverty had known a terrible spread, especially in the nineties, when this period witnessed the deterioration of social conditions resulting from the economic, political and security crisis that struck Algeria in the depth, and this prompted Algeria to sound the alarm and expedite the adoption of anti-poverty policies through programs Economic reform, in cooperation with the International Monetary Fund and the World Bank, we tried through this analytical study to shed light on the causes and roots that led to the emergence of the phenomenon of poverty in Algeria, as well as the efforts made by the state to confront this phenomenon through anti-poverty policies.

**Keywords:** Poverty, poverty policies, multidimensional measurement, poverty gap

**Jel Classification Codes:** P 36, I 32.

* د.الوالي فاطمة

## 1.مقدمة :

لقد أصبحت ظاهرة الفقر من أهم القضايا التي يتناولها المجتمع الدولي حاليا ، و قد حازت هذه الظاهرة على اهتمام كبير على المستوى العالمي .

و يعتبر الفقر ظاهرة عرفتها الإنسانية منذ وقت طويل ، وهو آفة اجتماعية خطيرة و ظاهرة معقدة و متعددة الجوانب ، و نظرا لحدة ظاهرة الفقر و آثارها السلبية توسع الاهتمام بهذه ظاهرة و أصبحت من بين أهم القضايا التي يتناولها المجتمع الدولي في الوقت الحالي رغم التطورات الاقتصادية و التكنولوجية و تحسن الأوضاع التي يعرفها العالم.

و لعل الجزائر هي من الدول التي أدركت خطورة الفقر و الذي انتشر بشكل كبير في شرائح كبيرة من المجتمع الجزائري ، و تنامي انعكاساته الخطيرة على مستوى معيشة الفرد الجزائري دفع بالسلطات الجزائرية بعد تحفظها لفترة عن الحديث عن هذه المعضلة حتى حلول سنة 2001 أين انعقدت الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر و التي تدل على أن السلطات الجزائرية بدأت تدق ناقوس الخطر، و حدد في هذه الندوة مجموعة من السياسات و الاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة الفقر و الإقصاء .

بالإضافة إلى بعض السياسات الأخرى المتبعة منذ بداية التسعينات كمحاولة لتخفيض الأعباء التي تحملها الأفراد نتيجة لقيام الدولة عن تخليها عن بعض وظائفها الاجتماعية التي كانت تمارسها في عهد التخطيط المركزي.

**اشكالية الدراسة :**

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية : **ما دور سياسة مكافحة الفقر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

**أهمية الدراسة :**

لمواجهة الفقر لابد من التعرف على العوامل المسببة له و العوامل التي تساعد في التخفيف من حدته، و لا يكون ذلك إلا من خلال تحليل الفقر و معرفة مجموعة المتغيرات المؤثرة فيه، و توضيح شدة تأثيرها.

**أهداف الدراسة:**

- ✓ التعرف على ظاهرة الفقر من خلال تحديد مفهومها.
- ✓ تسليط الضوء على ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال التعرف على أسباب هذه الظاهرة و مستوياتها.
- ✓ إبراز كيفية تعامل السلطات الجزائرية مع ظاهرة الفقر، و عرض السياسات و الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة.
- ✓ تحديد الأبعاد التي تساهم في التأثير على الفقر في الجزائر.

**منهج الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الدراسة و الوصول إلى الأهداف اخترنا المنهج الوصفي و هو منهج مناسب لتوصيف الظواهر الاقتصادية و تحليلها، من خلال إستخدامه في تقديم مفاهيم حول الفقر و المنهج التحليلي المناسب لتحليل الأرقام و حجم الفقر.

**تقسيم الدراسة:**

- ✓ تعريف الفقر.
- ✓ جذور و تطور الفقر في الجزائر
- ✓ أسباب الفقر في الجزائر
- ✓ السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر في الجزائر.
- ✓ قياس الفقر في الجزائر .

**2.تعريف الفقر:**

تنوعت الأدبيات في تعريف الفقر ،و يمكن عرض تعريفات بعض الباحثين للفقر فيما يلي :

- حسب **" Michal Mollat ":** "الفقير هو ذلك الشخص الذي يعيش بصفة مؤقتة أو دائمة في وضعية تتميز بالضعف و التبعية و بالحرمان من وسائل مادية و معنوية تتغير حسب الفترات الزمنية و المكان و المجتمعات ،هذه الوسائل تعد مصدر للقوة و الاعتبار الاجتماعي ،و عادة ما تتمثل في المال ، العلاقات ، النفوذ ،السلطة ، العلم ،التأهيل التقني ، القدرة الفكرية ، الحرية و الاحترام الشخصي ، هذه الظروف الفقر لا يستطيع أن يخرج منها إلا بمساعدة الآخرين ، و هذا التعريف من شأنه أن يضمن كل المهمشين و المقصيين و هو خاص بكل مكان و زمان ، فلا يتعلق بجبهة معينة أو مجتمع معين ،و كما أن هذا التعريف لا يقصي أولئك الذين اختاروا بدافع تقشفي أو عقائدي أن يعيشوا فقراء تطوعيا" (Wodon 1992 , p : 18 )
- حسب **Lipton :** يرى أن " في أي وقت، يعد الشخص فقيرا، إذا و فقط إذا كانت موارده الاقتصادية غير كافية ".(Lipton 2002 , P :98)
- **M.Karillon( 1994)** : فيرى _" أن الفقر يمكن أن يوجد في مجتمع معين، إذا كان في هذا المجتمع شخص أو عدة أشخاص لم يصلوا بعد إلى مستوى أدنى أو مقبول من الرفاهية الاقتصادية على حسب مقاييس هذا المجتمع ".(fields 2001 ?P : 29)
- حاول **Fields (1994)** إعطاء تعريف دقيق و مفصل للفقر، إذ عرفه عل أنه:" الفقر هو عدم مقدرة و عدم إمكانية الفرد أو العائلة من الحصول على موارد قاعدية واجبة لإشباع الحاجيات الأساسية".
- تعريف **A.K.Sen :** هو اقتصادي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة **1998**، و لقد عرف الفقر بـ : " هو حالة من الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر منه حرمان من دخل عالي ".
- لقد أدرك المجتمع الدولي خطورة الفقر على العالم، فحاز على اهتمام المنظمات الدولية فأصدرت تقارير تحاول تقديم إسهامات في تعريف الفقر، فعرفه البنك الدولي في التقارير التي كان يصدرها، ففي التقرير الذي نشره سنة **1990**، عرف الفقر على أنه "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة". (ناصر 2003 ، الصفحة 202 )
- أما في تقرير 2000-2001 فان أبعاد الفقر توسعت و تنوعت، فانتقل من مفهوم نقص الحاجات الأساسية ، أصبح يضم الخطر و المجازفة و عدم القدرة و عدم توافر الإمكانات و انعدام القدرة على التعبير و المشاركة في الحياة الاجتماعية إضافة إلى المفهوم الاقتصادي (سراج 1992 ، الصفحة 38) .
- كما يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الفقر بأنه عبارة عن:

"عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان احقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردا كان أو عائلة أو مجتمعا محليا".

- تعرف التنمية البشرية الفقر على انه حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية، و المتمثلة في:
  - رعاية صحية جيدة.
  - مستوى تعليمي مرضي.
  - مستوى معيشي عام مقبول .

و هذا يعني أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية يتضمنها الفقر و هي:

- تعرض الفرد للموت المبكر، ويتم التعبير عنه بنسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين.
- حرمان الفرد من التعليم ، و يتم التعبير عنه بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار.
- حرمان الفرد من ضروريات المعيشة، ويتم التعبير عنه بمتغير مركب بنسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية، نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية، و نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية.

### 1.2.تعريف الفقراء للفقر :

في مقابل التعريفات الموضوعية السابقة ، هناك تعريف ذاتي للفقر يرتكز على تعريف الفقراء للفقر. و في هذا المجال أجرى البنك الدولي دراسة تهدف إلى معرفة مفهوم الفقر للفقراء باعتبارهم الأقرب إلى هذه المعضلة و أعلم بها، و تضمنت هذه الدراسة استجواب ما يزيد عن ستين ألف امرأة و رجل من الفقراء ينتمون إلى ستين بلد من كل أنحاء العالم.

فلقد عرف الفقراء الفقر كما يلي (نارايان 2000 ، الصفحة 19) :

- امرأة فقيرة من مصر قالت: " أن الفقير هو من لا يملك أي شيء يوفر له مصدراً مستديماً للدخل، فلن يطلب من الآخرين المساعدة".
- امرأة من سكان الأحياء الفقيرة في البرازيل قالت:" إن الفقر هو أن تعيش يوماً بيوم، دون مالٍ ولا أمل".
- عرف رجل فقير من نيجيريا الفقر: " قائلاً: لو أردت شيئاً وليس لديك القدرة على عمله، فهذا هو الفقر".
- عرفت امرأة من لاتفيا الفقر:" الفقر هو الهوان، هو الإحساس بأن الإنسان عالة على الآخرين وأنه مجبر على تحمل الفظاظة والإهانات وعدم الاكتراث عند السعي للحصول على المساعدة".
- مجموعة من رجال و نساء من مصر قالوا:" لا أحد يستمع إلى الفقراء لكن الأغنياء يتم الإصغاء لهم".
- مجموعة أخرى مكونة من نساء ورجال من كينيا قالوا:" عندما يتنافس الفقراء و الأغنياء على الخدمات، الأولوية دائماً للأغنياء".
- ولقد تكررت تعريفات أخرى للفقر تقول:" أن الفقر هو عدم الحصول على ما يكفي من الطعام، أو عدم تملك أية أصول يمكن بها مواجهة الصدمات"، وقد عرفه الكثير من الفقراء على أنه العجز عن ممارسة السيطرة على حياتهم.

### 2.2.حصر مفهوم الفقر :

من خلال التعاريف المعروضة سابقاً، نلاحظ تنوعاً يدل على تعقد ظاهرة الفقر و تعدد جوانبها و أبعادها، إلا أنها تدور حول مفهوم "الحرمان النسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع ، وفيما بعد ذلك تختلف التعريفات في حدوده ومكوناته.

### 3. جذور و تطور الفقر في الجزائر:

الفقر في الجزائر ليس ظاهرة حديثة، بل تمتد جذوره إلى عهد الاستعمار الفرنسي حيث مست 65% إلى 75 % من مجموع الشعب الجزائري آنذاك، بسبب السياسة الاستعمارية التي أضعفت الوضع الاجتماعي في الجزائر، و طمست هوية المجتمع الجزائري .

في الخمسينات كان عدد الفرنسيين في الجزائر حوالي مليون شخص، كانوا يسيطرون على الأراضي الخصبة الجزائرية و يتحكمون فيها، و في كل أملاك الجزائريين، مما أدى إلى التوزيع غير العادل للثروات في قطاعي الصناعة و الفلاحة .

و كانت نسبة المعمرين الفرنسيين 5 % من النسبة الإجمالية من الشعب،و تسيطر على 60 % من الدخل الإجمالي.
أما الجزائريين الذين كانوا يعيشون تحت وطأة الفقر، فكانوا يمثلون 65% إلى 75% من إجمالي السكان.
إن هذه الوضعية المعيشية المزرية ازدادت حدة مع زيادة النمو الديمغرافي، فمن 1.4% قبل 1914 إلى 2.85% سنة 1954. و قد تزامنت هذه الزيادة مع ركود في الإنتاج مما أدى إلى اشتداد حدة الفقر ، بسبب ارتفاع معدلات البطالة من 500 ألف بطال إلى 850 ألف في سنة 1955 .

بعد حرب التحرير، عاش المجتمع الجزائري في فقر مدقع خاصة في المناطق الريفية، ولكن مع استقلال الجزائر بدأت أوضاع الفقراء تعرف تحسنا بفعل السياسات التنموية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي لرفع المستوى المعيشـــي للسكان حتى فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، فقامت بتوفير مناصب عمل ، مجانية الصحة و التعليم، ودعم أسعار المواد الأساسية الاستهلاكية....الخ. وكان لهاته السياسات أثرا ايجابيا في رفع المستوى المعيشي للسكان.
وزادت الأوضاع الاجتماعية تعقدا منذ أوائل التسعينات بسبب الأزمة الاقتصادية و السياسية والأمنية التي ضربت الجزائر في العمق، وخاصة منذ تطبيق برنامجي الاستقرار و التعديل الهيكلي، إذ ارتفع معدل البطالة من حـــوالي 10% ســـنة 1985الى 29%ســـنة 2000، وطال الفقر كل الأصناف الاجتماعية : الشيوخ، النساء، البطالين، ضحايا الإرهاب و المعوقين ، وقدرت نسبة الفقر بمـــا يعادل 21%من تعداد السكان.

### 1.3. مفهوم الفقر في الجزائر :

إن التعريف المعتمد من قبل الخبراء كمرجع في تعريف الفقر في الجزائر يرتكز على المفاهيم الكلاسيكية. و على أساس ذلك، يعرف الفقر على أنه النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما و كيفا، و عدم إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية كـــالملبس، المسكن، التعليم و الصحة، على أن يكون هذا الإشباع بصفة متوسطة على الأقل، بالإضافة إلى الجوانب المادية للفقر في الجزائر، فإن له أبعاد غير مادية.

من خلال هذا التعريف، نجد أن الفقر في الجزائر يمكن حصره في ثلاثة أشكال:

- ✓ **خط الفقر الغذائي :**

أو يسمى خط الفقر المدقع أو الغذائي. و يعرف على أنه مجموع النقود اللازمة لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا ، و التي قدرت بـــ 2100 حريرة للفرد / لليوم، و تقدر القيمة اللازمة للحصول على سلة من المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هاته الكمية من الحريرات بـــ 10943 دج للشخص قي السنة لعام 1995 ، بعدما كانت قيمتها تقدر بـــ 2172 دج في السنة عام 1988 .

- ✓ **خط الفقر الحد الأدنى :**

يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار إضافة إلى خط الفقر الغذائي ، النفقات الدنيا غير الغذائية بمستوى أدنى ، هذه السلع غير الغذائية يتم إضافة تكلفتها لخط الفقر الغذائي. و قدر بـــ 2791 دج للفرد في السنة عام 1988 .

- ✓ **خط الفقر الحد الأعلى :**

يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار، النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع عن المستوى المستعمل في خط الفقر الحد الأدنى، و قدرت قيمته بـــ 3125 دج للفرد في السنة عام 1988، و بـــ 18191 دج للفرد في السنة عام 1995 .

و غالبا ما يتم استعمال خط الفقر العام، الذي يمثل خط الفقر الحد الأدنى، و نلاحظ أن الطريقة المتبعة في تحديد خط الفقر في الجزائر، هي طريقة الحاجات الأساسية، و التي تفرض أن الطاقة الغذائية اللازمة للفرد الواحد في اليوم تقدر بـــ 2100 حريرة ، و يحدد خط الفقر وفق هاته الطريقة على أساس حساب تكلفة سلة السلع التي يجب أن توفر للفرد في اليوم 2100 حريـــرة في السنة .

ثم يتم إضافة تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية بمستوى أدنى إلى خط الفقر الغذائي، فنحصل على خط الفقر العام و قدرت قيمة خط الفقر العام لسنة 2000 بـــ 19375دج للشخص في السنة ،وقيمة الخط الغذائي بـــ 13905دج للشـــخص في السنة.

وما يلزم الإشارة إليه في هذا المجال هو أن تحديد خطوط الفقر في الجزائر تم بطريقة عويصة وصعبة نظرا لغيـــاب الدراســـات المنتظمة و الخاصة بهذه الظاهرة.

## 4.أسباب الفقر في الجزائر :

### 1.4.الصراع السياسي و النزاع الداخلي في الجزائر.

إن دخول الجزائر اقتصاد السوق و تطبيقها للبرامج الإصلاحية المفروضة من قبل المؤسسات الدوليـــة عمـــق الفقـــر في الجزائـــر، فبالإضافة إلى ذلك هناك موجة العنف السياسي و النزاع الداخلي التي ضربت الجزائر منذ سنة 1992 هي الأخرى كانـــت مـــن أسباب تعميق الفقر و انتشاره في أوساط فئات كبيرة.

لقد تسبب هذا الصراع في فقدان الكثير من الأفراد مصادر رزقهم أو عدم إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على دخل.

ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

- ساهم الصراع و التدهور الأمني في امتناع المستثمر المحلي و الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر بصورة خاصة باستثناء قطـــاع المحروقات، رغم التسهيلات و الامتيازات التي جاء بها قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993.
- سخرت السلطات الجزائرية كل إمكاناتها و جهودها و أنفقت مبالغ معتبرة على المعدات و العتاد و الأشـــخاص المنـــتمين لمختلف أسلاك الأمن و المتطوعين لمقاومة الجماعات المسلحة .
- قامت الجماعات المسلحة بتخريب العديد من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العامة و الخاصة، كما قامت الســـلطات بهدم العديد من الممتلكات و المباني بحجة إيوائها للإرهابيين، و قد ترتب عن ذلك فقدان العديد من المـــواطنين لمناصـــب عملهم و مصادر رزقهم و مساكنهم.
- أدى النزاع المسلح إلى موت أكثر من 100.000 شخص، و قدر آخرون عدد الأفراد الذين مـــاتوا بـــــ 150.000 شخص من المسلحين و قوات الأمن و المدنيين، و إصابة الآلاف منهم، و اختفاء الآلاف من المواطنين، و قد نـــتج عـــن ذلك فقدان مصادر الرزق للآلاف من الأسر بسبب موت أو إصابة المعيل.
- أدى تدهور الوضع الأمني في الكثير من مناطق الوطن إلى الهجرة، خاصة سكان الأرياف و القرى الذين هاجروا مساكنهم و ممتلكاتهم مما تسبب في فقدان مصادر رزقهم و دخلهم.

### 2.4. الصعوبات و المشاكل الاقتصادية :

تعاني الجزائر منذ مطلع الثمانينات من صعوبات اقتصادية، و تتمثل هذه الصعوبات في :

**1.2.4. السياسات الداخلية التوسعية:** قامت الجزائر بإنفاق مبالغ ضخمة مقارنة مع الإيرادات الحكومية المتاحة، الأمر الـــذي أدى إلى تنامي العجز في ميزانية الحكومة.

فلجأت الدولة إلى التوسع في إصدار الكتلة النقدية و الاقتراض الداخلي و الخارجي بهدف تمويل العجز في الميزانية و تغطية النفقات، فأدى ذلك إلى التوسع في السيولة المحلية بمعدلات كبيرة مما أسهم في ارتفاع معدل معدلات التضخم و تدهور ميزان المـــدفوعات و تزايد حجم المديونية الخارجية.

**2.2.4. الصدمات الخارجية:** لقد تعرضت الجزائر إلى مجموعة من الصدمات و التطورات الخارجية السلبية التي أثرت على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية منذ أوائل عقد الثمانينات و التي كانت سببا من أسباب زيادة حدة الفقر و انتشاره، و تمثلت هذه العوامل في:

- إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينات، و التي زادت من تكلفة خدمة المديونية الخارجية بسبب انخفـــاض إيرادات صادرات المحروقات بسب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة في سنة 1986.
- انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، أدى إلى تدهور شروط التبادل الخارجي، كمـــا أدى إلى انخفـــاض إيرادات صادرات المحروقات، من 13 مليار دولار في سنة 1985 إلى حوالي 7 ملايير دولار سنة 1986 (بلعزوز 2004 ، الصفحة 84).
- انخفاض قيمة الدولار، أدى إلى انخفاض مدا خيل الجزائر من العملة الأجنبية ( لأن البترول يباع بالدولار الأمريكي ) حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 95 % ، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بالعملة الأجنبية و تقلص تمويـــل الاقتصاد، و بذلك تنخفض الاستثمارات و يضعف النشاط الاقتصادي.

و لعل هذه العوامل المذكورة كلها تصب في أسباب ارتفاع خدمة الدين في الجزائر، كما عرفت الجزائر ارتفاع حجم المديونية، أين وجدت الجزائر نفسها في وضعية حرجة اتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الـــداخلي و الخارجي.

و لتسديد الديون له علاقة واضحة مع الفقر، فإلزامية التسديد تؤدي إلى امتصاص موارد ضخمة كانت ستوجه نحو الاســـتثمار أو الواردات، و هذا ما يشكل عائقا أمام النمو و يكبح عملية خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى زيادة معاناة الفقراء.

**3.2.4. ضعف و تراجع النمو الاقتصادي:** لقد كشفت فترة الثمانينات عن ضعف الاقتصاد الجزائري و تعبه، و يظهر ذلـــك في تراجع معدلات النمو الاقتصادي خاصة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة و تـــدهور مستويات المعيشة للسكان و خاصة الفقراء.

و يرجع السبب الرئيسي في ضعف معدلات النمو في الجزائر إلى الاختلالات الهيكلية العميقة التي عانى منها الاقتصاد الجزائري فقد أدت سياسة تقييد الأسعار، العمل بأسعار صرف مغالي فيها للعملة الوطنية، أسعار فائدة حقيقية سالبة، تشوهات واسعة في هيكـــل الأسعار ، إلى إضعاف كفاءة تخصيص الموارد، كما أدت استراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي، و التركيز على مـــنح الميـــزات لصناعة إحلال الواردات و حمايتها من المنافسة الخارجية إلى جذب الموارد إلى تلك الصناعات، كما أن التركيز على القطاع العام في قيادة النشاط الاقتصادي، و الإهمال النسبي لآليات السوق في تحديد قرارات الاستثمار و الإنتاج أدى إلى تزايد عـــدد المؤسســـات

الاقتصادية العمومية الخاسرة التي شكلت عبئا كبيرا على ميزانية الحكومة كما أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال و بالتالي تدهور وضعية الفقراء ، و يمكن توضيح التطورات التي عرفها معدل النمو في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر للفترة ( 1985-2002 ).

| السنوات | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة النمو PIB | 5.6- | 0.2 - | 0.7 - | 1.9 - | 4.9- | 1.3 - | 0.1 - | 2 - | 2.2 - |
| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
| نسبة النمو PIB | 0.9- | 3.9- | 4 | 1.1 | 4.5 | 3.24 | 2.4 | 2.1 | 4.1 |

**Source** : Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport de la Banque d'Algérie 2002, p 97

## 5.السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر في الجزائر.

لقد اندرج التعامل الحكومي مع الفقر في الجزائر في العقود الماضية ضمن الإطار العام و الاشمل للنهوض الاقتصادي ،الاجتماعي والثقافي، أين كان شعارها الأساسي هو القضاء على التخلف وتحسين المستوى المعيشي للسكان .

وبالرغم من أن الدولة لم تضع أهدافا معينة و لم ترسم سياسات صريحة للتخفيف من الفقر في السياق العام للتنمية، إلا أن السياسات المتعلقة بالتنمية المتبعة من طرف الحكومة في سنوات السبعينات و أوائل الثمانينات في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي، كتوفير مناصب الشغل، دعم أسعار المواد الأساسية، مجانية التعليم و العلاج إلى غير ذلك من السياسات التي كان لها الأثر البارز و المهم في علاج الفقر و تحسن أوضاع الفقراء .

أما في عقد التسعينات و خاصة مع بدء الجزائر في تطبيق ما يعرف ببرنامجي الاستقرار الاقتصادي و التصحيح الهيكلي، والذي ساهم في تفاقم الفقر و تزايد نطاق انتشاره، قامت الجزائر باتخاذ عدة وسائل لمكافحة الفقر لصالح الفئات الاجتماعية المتضررة و الأكثر حرمانا، وبدأت هذه الوسائل تتوسع منذ سنة 2001 ، حيث فتحت المجال لتدخل واسع للدولة في مختلف القطاعات عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج إلى جانب إجراءات الشبكة الاجتماعية.

### 1.5.تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر :

تميزت المرحلة من 2000-2014 بتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد تطبيق برامج الاصلاح والمتمثلة في:

- برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة: 2001-2004.
- البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي: 2005-2009.
- برنامج التنمية الخماسي: 2010-2014.

✓ **برنامج الانعاش الاقتصادي :**

وجه هذا البرنامج لدعم المشاريع العمومية و الخاصة، و تحسين الخدمات العمومية في مجالات مهمة وتحسين المستوى المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية والبشرية، ولقد ساهم البرنامج في تحسين النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر:

**- النمو الاقتصادي:**

لقد ساهم البرنامج في تحسين معدلات النمو طول الفترة التي غطاها البرنامج ، حيث عرف ارتفاعا معتبرا ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) : تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(2001-2004).

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الحقيقي لـ PIB% | 2,6 | 4 | 6,9 | 5.5 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| حصة الفرد من PIB ($) | 1779 | 1783 | 2088 | 2553 |

**المصدر**: احصائيات صندوق النقد الدولي: 2004-2005.

**- البطالة :**

لقد ساهم برنامج الانعاش الاقتصادي في خلق مناصب شغل في إطار المشاريع المبرمجة بالإضافة إلى سياسات التخفيف من البطالة المتبعة من طرف الدولة. ويمكن توضيح تطور حجم العمالة المشغلة ومعدل البطالة خلال هذه الفترة من خلال الجدول رقم (3) .

الجدول رقم (3) : تطور حجم العمالة المشتغلة والبطالة في الجزائر: 2001-2004.

الوحدة ( ألف عامل)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| حجم العمالة المشغلة | 5199 | 5462 | 5741 | 5976 |
| حجم العمالة النشطة | 9075 | 2002 | 2003 | 2004 |
| معدل البطالة | %27.3 | % 25.3 | %23.7 | % 17.7 |

**المصدر**: بنك الجزائر، التقرير السنوي.2008،ص1.

**- معدل التضخم:**

لقد أدى هذا البرنامج | إلى التحسن في معدل التضخم الذي بلغ 18% سنة 1990، حيث انتقل من 4.2% سنة 2001 ليصل إلى 3.56%سنة 2004، ويعود السبب في ذلك إلى السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي لمواجهة التضخم، بالاضافة إلى زيادة الواردات التي ساهمت في التخفيض من التضخم عن طريق تلبية الزيادة في الطلب المحلي، كما هو موضح في الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4) : تطور معدل التضخم 2001-2004

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم % | 4.2 | 1.4 | 3.2 | 3.56 |

**Source** : ONS ,Evolution Annuelle de l' indice des Prix à la Consommation de 1969 – 2014.

**✓ البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي:**

جاء هذا البرنامج لإستكمال المشاريع التي تم تنفيذها في برنامج الانعاش الاقتصادي، و ما دعم هذا البرنامج ارتفاع أسعار البترول و تحسن الوضعية المالية للجزائر، وجاء لتدعيم الاستثمار و ترقيته و مواجهة الاقتصاد غير الرسمي ، وتحسين وضعية المؤسسات المالية ، وتحسين المستوى المعيشي للسكان وتطوير المنشآت الأساسية من خلال تطوير قطاع النقل ، الأشغال العمومية ، تهيئة الاقليم و الموارد المائية ، تطوير الخدمات العمومية و تطوير تكنولوجيات الاتصال و لقد كان له آثارا على:

**- النمو الاقتصادي:**

لقد عرف معدل النمو في هذه الفترة تراجعا مقارنة بما تم تسجيله خلال الفترة السابقة و الجدول رقم (5) يوضح ذلك:

الجدول رقم (5) : تطور النمو في الجزائر ( 2005-2009).

| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الحقيقي% | 5,1 | 2 | 3 | 2,4 | 2,4 |
| معدل النمو خارج قطاع المحروقات | 4,7 | 5,6 | 6,3 | 6,1 | 9,3 |
| معدل النمو لقطاع المحروقات | 5,8 | -2,5 | -0,9 | -2,3 | -0,6 |

**المصدر**: إحصائيات صندوق النقد الدولي ، 2011.

- **البطالة:**

انخفض معدل البطالة في هذه الفترة والسبب يعود إلى زيادة مناصب الشغل التي قدمتها القطاعات الاقتصادية ، و الجدول رقم (6) يبين ذلك:

الجدول رقم (6) : تطور البطالة في الجزائر (2005-2009).

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة % | 15,3 | 12,3 | 13,8 | 11,3 | 10,2 |

**Source** : ONS , Statistiques sociales sur l'emploi et le chomage, 2014.

- **التضخم:**

لقد عرف معدل التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعا و يمكن توضيح التغيرات التي طرأت عليه في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7) : تطور معدل التضخم 2005-2009

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم% | 1,64 | 2,53 | 3,5 | 4,4 | 7,54 |

**Source** : ONS ,Evolution Annuelle de l' indice des Prix à la Consommation de 1969 – 2014 , 2014.

✓ **البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014:**

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، و يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي من خلال تبني مشاريع جديدة.

وكان يرمي إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال المياه ، الطرق والسكة الحديدية ، و خصصت اكثر من 40% من موارده للتنمية البشرية ، بالإضافة إلى انجاز مشاريع مرتبطة بالنقل ، الاشغال العمومية ، الفلاحة و قطاع السكن و الصحة ، و فك العزلة عن المناطق النائية ، و كنتيجة لهذا البرنامج :

- **النمو الاقتصادي:**

الجدول رقم (8) : تطور معدل النمو في الجزائر 2010-2014

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو% | 3.4 | 2.9 | 3.4 | 2.8 | 3.8 |
| معدل النمو خارج قطاع المحروقات % | 7 | 6.2 | 7.2 | 7.1 | 5.6 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو في خارج القطاع الفلاحي% | 3.4 | 2.1 | 3 | 2.3 | 3.9 |

**Source**: ONS,Les Compte Economiques en Volume de 2000 à 2014, P16-17.

من خلال الجدول رقم (8) عاد الانتعاش لمعدل النمو مقارنة بالفترة 2005-2009 ولكن بشكل متواضع ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو حيث وصل إلى 3.4% سنة 2010 ثم 3.8% سنة 2014 ، أما النمو خارج قطاع المحروقات فعرف تذبذبا خلال هذه الفترة، و نتج عن التحسن في معدل النمو تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

- **البطالة:**

الجدول رقم (9): تطور معدل البطالة في الجزائر 2010-2014

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 10 | 10 | 11 | 9.8 | 9.8 |

**Source** : ONS (2014) , Statistiques sociales sur l'emploi et le chomage.

من خلال الجدول رقم (9)عرفت البطالة كذلك في هذه الفترة انخفاضا نتيجة لسياسات التشغيل التي نفذتها الحكومة ضمن هذا البرنامج للتخفيف من البطالة .

- **التضخم:**

خلال هذه المرحلة عرف معدل التضخم تطورات مبينة في الجدول رقم (10) .

الجدول رقم (10) : تطور معدل التضخم 2010-2014.

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | 3.9 | 4.5 | 8,9 | 3.3 | 2.92 |

**Source** : ONS ,Evolution Annuelle de l' indice des Prix à la Consommation de 1969 - 2014.

عرف معدل التضخم تذبذبا حيث ارتفع في سنة 2011 حين وصل إلى 4,5 ثم 8,9 سنة 2012 لينخفض سنة 2013 و 2014 أين وصل في 2014 2.92%.

**6. قياس الفقر في الجزائر**

كانت كل المتغيرات الاقتصادية قبل تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي سلبية، ولكن بعد تطبيق هذه البرامج حيث سعت الجزائر من خلاله إلى إرجاع التوازنات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للاقتصاد الجزائري.

و تعتبر البطالة، التضخم ، النمو من المتغيرات التي كانت سببا في ارتفاع الفقر في الجزائر خاصة في فترة الثمانينات و التسعينات ، لذلك حاولت الجزائر التخفيف من حدة الفقر من خلال السياسات الاقتصادية المطبقة منذ سنة 2001 و التي ركزت بشكل محوري على تحسين المستوى المعيشي للأفراد الذين تدهورت أحوالهم المعيشية بسبب الاضطرابات الاقتصادية و السياسية.

كما ساهم الاقتصاد غير الرسمي في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر حيث كان الملجأ أمام الفقراء للخروج من الفقر في ظل ارتفاع البطالة و عجز الدولة في إخراجهم منه خاصة في فترة الثمانينات أين كان يعاني الاقتصاد الجزائري من آثار الأزمة البترولية.

لقد كان لبرامج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر الأثر الواضح على الفقر و الاقتصاد غير الرسمي بشكل خاص والمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام.

فبعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ 2001 ، عرف الاقتصاد الجزائري نقلة نوعية بعد الأزمة البترولية في الثمانيات من القرن الماضي، وبعد النتائج السلبية التي نتجت عن تطبيق برامج التعديل الهيكلي في فترة التسعينات كإجراء للتوجه نحو اقتصاد السوق و التخلي عن الاقتصاد الموجه.

### 1.6.قياس الفقر النقدي:

و يعتمد قياس الفقر النقدي في الجزائر على خط الفقر:

خط الفقر الغذائي، خط الفقر الحد الأدنى و خط الفقر الحد الأعلى و التي على أساسها يتم حساب نسبة الفقراء، وغالبا ما يتم استعمال خط الفقر العام، الذي يمثل خط الفقر الحد الأدنى، بالإضافة إلى ذلك يمكن إستخدام مؤشرات للتعرف على خصائص الفقراء وهي مؤشر فجوة الفقر:

- **فجوة الفقر:**

يشير مؤشر فجوة الفقر إلى حجم الموارد التي تسمح برفع الأسرة الفقيرة فوق خط الفقر، أي حجم الدخول التي تساعد الفقراء للخروج من خط الفقر ويصبحوا غير فقراء.

ويحسب من خلال:

**فجوة الفقر = مؤشر الفقر X درجة الفقر**

باستعمال (SA) نرى أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا من 0.1 % سنة 1988 إلى 0.2% سنة 1995، و هذا يدل على زيادة التفاوت بين الفقراء، ثم انخفضت شدة الفقر سنة 2000 إلى 0.13% .

أما باستعمال (SPG)، عرفت شدة الفقر ارتفاعا متواصلا في الفترة من 1988 إلى 2000حيث ارتفع من 0.3% سنة 1988 إلى 0.76% سنة 2000.

و يزداد التفاوت بين الفقراء في المناطق الريفية بالنسبة لخطي الفقر.

أما مستويات الفقر الخاصة بسنة 2004، فيمكن توضيحها في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): مستويات الفقر في الجزائر للفترة(1988-2006).

| خط الفقر | 1988 | 1995 | 2000 | 2006 |
|---|---|---|---|---|
| SA | 3.6 | 5.7 | 3.1 | 2.7 |
| SPG | 8.1 | 14.1 | 12.1 | 5.7 |

**Source**: Commissariat à la Planification et à la Prospective,Op- Cité,P 17.

**- خط الفقر الدولي:** الخط الذي يعتمد عليه البنك الدولي في قياس الفقر دوليا وهو 1$ للفرد في اليوم ، و يستخدم كذلك كمؤشر لقياس حجم التقدم في الأهداف الانمائية للألفية .

و يقدر الفقر في الجزائر باستخدام خط الفقر الدولي:

الجدول رقم (12): نسبة الفقر باعتماد 1$ في الجزائر

| السنوات | 1988 | 1990 | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم على 1$ (%) | 1,9 | 1,7 | 0,8 | 0,6 | 0,5 | 0,5 | 0,3 |

**المصدر**: التقرير الوطني حول الأهداف الانمائية الألفية، الجزائر،2009،ص24.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) انخفاض نسبة الفقر في الجزائر من 1988 إلى غاية 2009 أين تطـــور مـــن 1,9% إلى 0,5% و إلى 0,3% في 2015

### 2.6. قياس الفقر متعدد الأبعاد باستعمال مؤشر الفقر البشري:

يعتبر هذا المؤشر أكثر شمولا من مؤشر الفقر النقدي ، لأن الفقر هو ظاهرة متعددة الابعاد ، لذلك يقوم البرنامج الانمائي التابع للأمم المتحدة باستعمال هذا المؤشر لقياس الفقر من منظور التنمية البشرية، ويعتمد على ثلاثة أبعاد للحياة البشرية كمؤشر متعدد الأبعـــاد وكمؤشر يقيس الفقر ويشخصه بشكل عميق.

و هو مؤشر محصور بين 0 و1، و كلما ارتفع يدل ذلك على تدهور الوضعية بالنسبة للفقراء ، والعكس كلما كان منخفضا يدل على تحسن المستوى المعيشي للسكان.

و يقيس الفقر من مختلف أوجه الحرمان من التعليم ، الصحة و نقص الوصول إلى المقومات الحياتية الجيدة.

و بالنسبة لقياس الفقر باستخدام مؤشر الفقر البشري ، يتم عن طريق الدراسات التي يقوم بها المجلس الاقتصـــادي و الاجتمـــاعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، كما هو موضح الجدول رقم (13) .

الجدول رقم (13): تطور أبعاد الفقر البشري في الجزائر للفترة ( 2005-2011)

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين | 6,39 | 6,03 | 5,83 | 5,71 | 6,5 | 6,3 | 6,1 |
| النسبة المئوية لمعدل الأمية لسن 15 سنة فما فوق | 23,7 | 27,2 | 26,16 | 24,6 | 22 | 21 | 19,5 |
| النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 |
| النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن أكبر من 5 سنوات | 3,5 | 3,7 | 3,7 | 3,7 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |

**المصدر**: تقرير البنك الدولي، 2011.

### 3.6. قياس الفقر في الجزائر من نظرة الأهداف الإنمائية للألفية

توجه الاهتمام بظاهرة الفقر، في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، بواسطة الأمم المتحدة من خلال مؤتمر قمة الألفية الذي انعقـــد في سبتمبر 2000 بنيويورك، لأن المجتمع الدولي أدرك أن الفقر هو معضلة جديدة تهدد البشرية، و تدمر حياتها بالرغم من الخطـــوات الكبيرة التي قطعها العالم في مجال التنمية، ففي هذا المؤتمر اتفق المجتمع الدولي و أقر 147 من رؤساء الدول و العالم، و الذين مثلوا 189 دولة إعلان الألفية الذي حدد أهدافا بعينها تدور حول الإقلال من الفقر كهدف محوري.

و أصبحت في الألفية الجديدة تستخدم الأهداف الإنمائية للألفية كمؤشر لقياس حجم الفقر في العالم كمؤشر متعدد الأبعاد، و تتمثل هذه الأهداف في: ( المعايير الأساسية هي أرقام سنة 1990)

- تخفيض بقيمة النصف في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع و القضاء على الجوع نتيجة انخفاض الدخل ( يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا ).
- ضمان التعليم الابتدائي الشامل.
- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي .
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة بمقدار ثلاثة أرباع من 1990 إلى 2015 من خلال رفع نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف مختصين ماهرين.

- مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا من خلال تحسين خدمات الصحة الإنجابية، و إنشاء مراكز صحية وطنية .
- ضمان التنمية المستدامة ، و ذلك من خلال تحسين نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على المياه النقية وخدمات الصرف ، و إدراج مباديء التنمية البيئية في سياسات الدول.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية حيث شرع صندوق النقد الدولي في تنفيذ مبادرة لمساعدة الدول المثقلة بالديون للخروج من الأزمات.

في 2010 صنف برنامج الإنمائي للأمم المتحدة الجزائر في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و أكد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز النتائج الإيجابية المحققة في مجال الصحة، التعليم، الشغل و، السكن و تحسين المداخيل.

و الجزائر قطعت أشواطا في تحقيق العديد من أهداف الألفية قبل الآجال المحددة، و تلتزم بتحقيق كل الأهداف الإنمائية من خلال إدراج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ضمن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو.و فيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها الجزائر جاء التقرير الوطني الثاني الذي عرضته الجزائر على الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة 65 للجمعية العامة ليقيمها:

- **بالنسبة للتخفيض من حدة الفقر و الجوع** : فيما يتعلق بتخفيض بقيمة النصف في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إنتقل من 1.9 ٪ سنة 1988 إلى 0.5٪ سنة 2009 و اصبح 0.9٪ في سنة 2015 ، كما هو موضح في الجدول(14) .

الجدول(14) : نسبة الفقر المدقع في الجزائر

| السنوات | 1990 | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع(أقل من 1$ في اليوم) | 1.7 | 0.8 | 0.6 | 0.5 | 0.5 | 0.3 |
| النسبة المحققة في الأهداف الألفية | 1.7 | 1.4 | 1.2 | 1.1 | 1.1 | 0.9 |

**Source** : Le programme Mondial du Development Humain(2010) ,le Rapport National N ° 2 sur les OMD on Algerie, septembre,p 24.

أما ما يخص تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في 2015 فيقاس بمؤشرين :

- **تخفيض نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن** :

الجدول رقم (15):نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن في الجزائر

| السنوات | 1990 | 2000 | 2009 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن | 10 | 6 | 3.1 | 2.1 |

**Source**: Le programme Mondial du Development Humain ,Op- Cité, p42.

- تحسنت هذه النسبة من 1990إلى 2009، و اصبحت 2.1 % في عام 2015 ، كما هو موضح في الجدول(15) .

- الأشخاص الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات فيمكن توضيح ما حققته الجزائر في هذا المجال في الجدول رقم 16.

الجدول رقم (16):نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات في الجزائر

| السنوات | 1995 | 2000 | 2003 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات | 5.7 | 3.1 | 1.9 | 1.8 |

**Source**: : Le programme Mondial du Development Humain, Op- Cité, p43.

الحد الأدنى اللازم لكل شخص من الحريرات هو 2100 حريرة في اليوم، نلاحظ أن هذه النسبة هي في أنخفاض منذ 1995، و في ظل الجهود التي بذلتها الجزائر وصل إلى 1.8 % 2015.

- **ضمان التعليم الإبتدائي للجميع**: لقد وصلت نسبة تمدرس الأطفال الذين يصل سنهم إلى 6 سنوات إلى مستويات عالية من خلال البرامج التنموية ،ويمكن توضيح إنجازاتها في التعليم الابتدائي للأطفال في الجدول رقم (17) .

الجدول رقم (17): نسبة التمدرس في الطور الإبتدائي في الجزائر

| السنوات | 2000 | 2005 | 2009 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة التمدرس في الطور الإبتدائي | 94.039 | 96.85 | 97.96 | 100 |

**Source**: : Le programme Mondial du Development Humain, op-Cité,p 42.

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن الجزائر في عام 2015 حققت التعليم الإبتدائي للجميع.

من خلال كل ما سبق نلاحظ أن الجزائر و منذ سنة 2001 إستطاعت أن تحقق مجمل الأهداف الإنمائية للألفية قبل 2015، و بالتالي التخفيض في الفقر و الأبعاد المرتبطة به.

## 7.خاتمة:

إن مكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر تتطلب مدى طويل، و نمط جديد للتنمية الاجتماعية يتضمن إدراج الإمكانات الإنتاجية للفقراء، و تهيئة كل المؤسسات و تكييفها لتحقيق هذا الهدف، و لذلك قامت الجزائر بوضع استراتيجية وطنية طويلة المدى للتقليل من الفقر و الإقصاء.

إن تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر كأحد الحلول لتخفيف من حدة الفقر يتطلب الاستقرار الاقتصادي الكلي، الاستقرار المالي، تسريع سيرورة التوجه نحو اقتصاد السوق و عولمة الاقتصاد و متابعة الإصلاحات الهيكلية.

و لكن النمو وحده لا يكفي، بل لابد من تحقيق الاستقرار و التكافل الاجتماعي بصفة دائمة، و لتحقيق ذلك لابد من دمقرطة الحياة الاجتماعية و ترويج التنمية الاجتماعية من خلال إشراك كل شرائح المجتمع و خاصة الفقيرة منها و المقصية من المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار.

## التوصيات:

- ✓ إن مواجهة الفقر يحتاج إلى تشخيص دقيق لظاهرة الفقر، حيث المعرفة الدقيقة لهذه الظاهرة تساعد على وضع الحل المناسب للقضاء عليها.
- ✓ الاستعانة بالفقراء لمعرفة الطرق الملائمة لخروجهم من الفقر، لأن الفقراء هم الأقرب و الأعلم لما يناسبهم.
- ✓ العمل على التخفيف من عبء تكاليف المعيشة، لأن الدخول حتى و لو كانت مرتفعة و كانت تكاليف المعيشة مرتفعة أيضا يحرم الفقراء و أفراد المجتمع من الاستفادة من بعض الأمور التي تحقق لهم العيش بكرامة و رفاهية.
- ✓ النمو الاقتصادي، البطالة التضخم و السياسة السليمة هي الأساس في مواجهة الفقر و تحسين توزيع الدخل.
- ✓ التركيز على الاستثمار في القوى البشرية ، من تعليم و صحة و تغذية.

- ✓ زيادة فرص المدعمين و الذين هم أفقر الفقراء، بتمكينهم على الحصول على القرض الصغيرة جدا، لما لهذه القرض دور فعال في توفير دخول و وظائف للفقراء و تحسين مستواهم المعيشي.
- ✓ التأكيد على رفع الإنفاق الحكومي على تلك الأمور التي لا يمكن لغير الدولة القيام بها ، بما في ذلك الاستثمارات في القوى البشرية و البنية التحتية ، و الابتعاد على الدعم الذي لا يكون موجها توجيها دقيقا ، فالملاحظ أن أغلب الدعم الذي تقدمه الدولة للفقراء لا يصل إليهم ، أو بمعنى آخر يجب العمل على ضمان وصول الاستفادة من المساعدات التي تقدمها الدولة الفقراء ذاتهم دون غيرهم.
- ✓ تفعيل دور صندوق الزكاة لما له دور فعال في خلق التكافل الاجتماعي الذي يلعب هو الآخر دور كبير في مساعدة الفقراء و إخراجهم من حالة الفقر إلى حالة الغنى، وهذا ما أكدته الشريعة الإسلامية.
- ✓ إشراك الفقراء في تحقيق التنمية، و عدم تهميش و استبعاد الفئات الفقيرة و المحرومة و الضعيفة.
- ✓ لابد من توفر الأجهزة التي تعمل على توفر المعلومات الخاصة بالفقراء في الجزائر سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي، حتى يتم فتح المجال أمام الباحثين و توفير المعلومات اللازمة لهم.
- ✓ يجب على الجزائر استغلال عائدات البترول استغلالا استراتيجيا يحميها من التعرض إلى آثار تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية و ما ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الفقراء .
- ✓ إصلاح جميع قطاعات الاقتصاد بما فيها المنظومة المصرفية ، و تدعيم الاستثمارات ،و تشجيع القطاع الخاص و رفع الحواجز التي تقف في طريقه لما له من دور في خلق مناصب الشغل و تحقيق النمو الاقتصادي و الإسراع في إكمال الإصلاحات التي عرفتها الجزائر.
- ✓ الاستفادة من مزايا الاقتصاد غير الرسمي لأنه يعتبر الملاذ الأخير للفقراء للتخلص من قيود الفقر، و الجزائر سارت في خطوات صحيحة في تجربة مواجهة الاقتصاد غير الرسمي و الفقر عن طريق دمج العاملين فيه في الاقتصاد الرسمي.
- ✓ محاربة الأنشطة غير الرسمية و غير الشرعية لأنها تضر بالفقراء و الاقتصاد حيث تزيد من الآفات و المشاكل التي يعانون منها كالتوجه للمخدرات و الجريمة لكسب الرزق.

## 8.المراجع :


- In Gaiys fields , .*Povrety , Concepts and Dimensions Presentation Methodologique* .Mescico.2001 ،
- Lipton, M. *Defining and Mesuring Poverty.* New York: Conceptual Issues, 2002.
- Quentien Wodon .*Le Marketing Contre La Pauvreté* .Paris: les Editions de L'atelier.1992 ،
- بن علي بلعزوز. *محاضرات في النظريات و السياسات النقدية* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- ديبا نارايان. "كيف يمكننا مساعدة الفقراء." *مجلة التمويل والتنمية*، 2000: 19.

- عيسى بن ناصر. ”– ()، مشكلة الفقر في الجزائر،الفقر و التعاون.“ *مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، تلمسان*، 2003 : 202.
- محسن يوسف ، إسماعيل الدين سراج. *الفقر و الأزمة الاقتصادية*. القاهرة: مركز ابن خلدون، 1992.